

وقفة مع الصديق *

في يوم السبت الرابع عشر من يونيو عام ١٩٥٢ صدرت أخبار اليوم ويتصدر رأسها عنوان يبشر بصدور جريدة الأخبار في اليوم التالي (١٥ يونيو) ، ونشرت الجريدة أيضا صورة لصدر بعض الصحف اليومية التي كانت تصدر قبل صدور أخبار اليوم عام ١٩٤٤ ، ثم صورة لهذه الصحف بعد صدور أخبار اليوم ، بحيث يلاحظ القارئ أن أخبار اليوم قد أحدثت تغييرا كبيرا في توجهات وأشكال الصحف ، ثم أفرد مساحة أخرى يملأها تساؤل بالبنط العريض فحواه تساؤل عما سوف يكون عليه شكل الصحافة المصرية بعد صدور جريدة الأخبار في اليوم التالي .

لست مؤرخا للصحافة ، فهذا له متخصصوه ، ولكنى تذكرت ذلك نتيجة مقارنة قامت بها ذاكرتى ، وأنا أتذكر كيف كان حال الكتلة الغالبة من الصحف قبل أن تصدر جريدة الدستور في إصدارها الأول في أواخر التسعينيات ، ثم ما أصبح عليه الحال بعد ذلك ، على الرغم من توقف الدستور في الفترة الأولى ، كى يؤكد أن الدستور قد أحدثت نقلة نوعية بالفعل في شكل وتوجه كثير من الصحف المصرية التي صدرت بعدها خصوصا .

كان لأخبار اليوم أثرها في الجانب المهني بصفة خاصة : الإخراج ، الاهتمام أكثر بالأخبار ، والصورة ، والإثارة ..
أما الدستور فقد كانت لها آثار أخرى متعددة أترك رصدها لمؤرخي الصحافة ، لكن أبرز ما يقفز إلى ذهني على الفور : ارتفاع سقف حرية التعبير ، لا لتغير حدث في السلطة القائمة بالبلاد ، فنهجها لم يتحسن من

* جريدة الدستور فى ١٣ / ١ / ٢٠٠٨

هذا الجانب ، إن لم يكن العكس ، لكن الدستور دفعت ثمننا غالبا - وما زالت - كى تنتزع هامشا من الحرية جعلت منها نموذجا فريدا حقا ، ولا أبلّغ في القول أن غير الدستور من الصحف تشجعت هى الأخرى في رفع سقف حرية الكلمة .

وإذ نتحدث عن الدستور فلا بد أن يكون للعزیز إیراهیم عیسی هو الفارس الأبرز الذى يقف وراء هذا التحول الجديد في الصحافة المصرية ، حيث أصبح للرجل نموذجا حيا لا يكل ولا يكدر من ممارسة حقه في التعبير ، خاصة أن الكثير مما يصرخ به ، هو عن قضايا يتحدث بها ضمير معظم المصريين ، لكن الخوف ، يحاصرهم ، والأغلال تترصدهم ، وكان إیراهیم قد أصبح " جيفارا " الصحافة المصرية ، لا أسمىها المستقلة أو الخاصة وإنما " الحرة " ، و " الشعبية " ، لا بالمعنى الدارج التي توحى به هذه الكلمة الثانية ، وإنما بمعنى التعبير عن جماهير هذا الشعب المغلوب على أمره .

ومع ذلك ، فما أنا اليوم ، للفخور بأن مصر بها جريدة مثل الدستور ، أجد نفسى متقلا بقدر من العتاب ، الذى ترجمته عنواننا للمقال (وقفة مع الصديق) .

لا أعرف حقا إذا كان هذا جائزا في عرف الصحافة المصرية أم لا ، أن يكتب أحد كتاب الجريدة مقالا يتضمن نقدا لها ، فلمست خبيرا بالأعراف المهنية الصحفية ، وأرجو ألا يقع حديثي هذا موقعا غير طيب في قلب الدستور ومسؤوليها ، والمفروض أن " أنعظ " ، حيث أننى " عوقبت " في مرة سابقة من جريدة أخرى كنت أكتب بها مقالا أسبوعيا ، استشهدت فيه مرة بجزء من كتاب لكاتب كانت الجريدة تهاجمه من حين لآخر ، فإذا بهذا الجزء يتم حذفه من المقال ، فصاغنى هذا كثيرا ، وتماطلت بينى وبين نفسى : كيف يمكن لجريدة تقف في صف المدافعين عن الحرية والديمقراطية

وتحذف نصا مهما ، خاصة وأنه يحمل معلومات تاريخية لمجرد أن صاحبها ممن تعتبرهم الجريدة في صف الأعداء ؟

ومن منطلق الحب والتقدير للجريدة كتبت مقالا بنفس العنوان الحالي (وقفة مع الصديق) حول هذه القضية ، فإذا بمقالاتي توقف نهائيا !

ربما تكون هناك أسباب أخرى غير التي ذكرت ، لكن الاقتران الزمني ، غرس في قلبي مشاعر أسف حقا ، حيث الكشف عن أننا أحيانا نطالب الآخرين بما إذا طولبنا نحن به اختلف موقفنا ، مع معرفتنا جميعا بالنصيحة الشهيرة " لا تته عن خلق وتأتى مثله " !!

أما هذا الذى أريد أن أعبر عن شيء من العتاب لجريدتنا الحبيبة الدستور ، فهو هذا الذى دأبت على تبشير تلاميذ مصر به من حيث إتاحتها لهم فرصة نشر العديد من أسئلة الامتحانات وإجاباتها ، ودعوة هؤلاء التلاميذ أن يحفظوا هذه الإجابات ، حيث أن هذا من شأنه أن يتيح لهم فرصة النجاح بدرجات عالية !!

لقد توقفت أمام هذه الظاهرة حائرا بين احتمالين :

أولهما أن الجريدة تبغى انتشارا وارتفاعا في التوزيع ، وهذا هدف مشروع بطبيعة الحال تسعى إليه كل جريدة ، لكن دائما ما يقفز على أذهاننا هذا التساؤل المهم ألا وهو المتعلق " بالوسيلة " . . .

لست أعرف شيئا عن حقيقة أرقام توزيع الدستور ، ولكنى أشعر بأنها واسعة الانتشار ، من خلال التعليقات التي أسمعها ممن أعرفه من الناس عما تنشره الدستور ، ومن كمية الأعداد التي أجد الباعة الذين أمر عليهم للشراء ، خاصة وأن هذا يكون عادة في الصباح الباكر ، وقبل السابعة .

وأعلم أن الدستور لو أرادت مزيدا من التوزيع يمكن لها أن تلجأ إلى أساليب معروفة من حيث المهادنة والنفاق ، ومن ثم تنزل الإعلانات عليها بكثرة ، فضلا عن إمكان جهات أن تشتري منها أعدادا ضخمة ، ثم ترميها

في مخازنها ، حتى توهم البعض بأن الجريدة واسعة الانتشار ، كما يحدث مع بعض الصحف المسماة بالقومية ، المعروفة .

ونعلم كذلك أن بإمكان إبراهيم أن يفتح الباب لنهر ينهمر عليه بالمال والوفير والمكين الفخيم ، لكنه أثر أن يقف في صفوف المستضعفين منتصرا لحرية الرأي واقتحام مناطق ملغومة ، يمكن أن ترهق روح من يقترب منها .

وعلى هذا ، فقد استبعدت هذا الاحتمال ...
ثانيهما ، أن يكون الدافع هو خدمة مئات الألوف من أبنائنا في المدارس ..

هنا أتحدث من باب التخصص المهني لى كأستاذ في العلوم التربوية ...

إن هذا الشكل من تقديم الخدمة التعليمية للتلاميذ يسهم مساهمة واسعة في إضعاف التكوين الفكري للأبناء ، بحيث نقدم في النهاية إلى الوطن ، من يصدق عليهم الوصف القرآني " أعجاز نخل خاوية " !! كيف ؟

لست بحاجة إلى كثير كلام عن أننا نعيش عصرا عرف تدفقا في المعرفة غير مسبوق ، ومن ثم ، يتجه العلم التربوي إلى التقليل من الاعتماد على الذاكرة البشرية في الاحتفاظ بالمعلومات والمعارف الجديدة ، حيث أن الوقت والظروف لن تتيح للكثيرين أن يحتفظوا بهذا وذاك مما يستحيل حصره ، خاصة وأن وسائل الحفظ والتخزين للمعرفة قد تطورت بدرجة مذهلة ، فيما هو معروف في عالم النت والكومبيوتر ووسائلهما المتعددة ، وأصبح التركيز موجهها إلى " كيفية " التعامل مع المعارف والمعلومات : تحليلا واستدلالا ونقدا وربطا ومقارنة وتحديثا ... إلى غير هذا وذاك من عمليات ومهارات عقلية ، لا نكتسب إلا من خلال تدريب متواصل على أعلى مستويات التفكير .

وهنا تكمن مأساة التعليم في مصر . . .

فأسباب مجتمعية متعددة لا يتسع المقام لذكرها ، أصبح الهدف لكل ولى أمر أن ينال ابنه (أو بنته طبعاً) شهادة دراسية ، حسب المستوى والمرحلة التي هو فيها . .

ولأن الامتحانات تتوجه بالدرجة الأولى إلى " تقويم " الذاكرة ، غلب على أسئلتها الحفظ والاستظهار ، بينما لو توجهت إلى " تقويم " التفكير متعدد المستويات والعمليات ، لاختفت أسئلة الحفظ والاستظهار . . .

بسبب هذه " السوأة " الكبرى ، أصبحت الامتحانات هي التي تقود النظام التعليمي كله ، والعكس هو المفروض : أن تكون الامتحانات مجرد " وسيلة " للوصول إلى هدف كلى عام هو التنمية الشاملة المتكاملة لشخصية الأبناء ، والركيزة الأولى ، والدعامة الرئيسية لبناء شخصية الإنسان في هذا العصر أن يمتلك مهارات تفكير على قدر عال من الجودة والفاعلية والعمق .

ومن هنا بدأت في الظهور بعض الكوارث التعليمية التي تحولت إلى كوارث اجتماعية ، أبرزها الدروس الخصوصية ، حيث التركيز على التدريب على الإجابة عن كم من الأسئلة ، مما من شأنها الحصول على درجات مرتفعة . .

تحول هدف المؤسسات التعليمية من " التعليم " و " التعلم " إلى النجاح في الامتحان بأعلى درجة ممكنة ، ومعنى هذا أن ليس المهم هو التعليم والتعلم ، بل الأكثر أهمية هو معرفة كيفية الإجابة عن أسئلة الامتحانات . صحيح أن المفروض أن " التعليم " و " التعلم " يؤديان إلى إحسان الإجابة عن الامتحان ، لكن تم التخلي عنهما لأن طريقتيهما طويل ومجهد ، ومن هنا بدأت تظهر فنون خاصة بالمهارة في الإجابة ، بغض النظر عن عمليتي التعلم والتعليم .

إنه ما من أسرة مصرية إلا وتشكو مر الشكوى من الدروس الخصوصية التي توحشت بحيث أصبحت تُعجز كل قوى الدولة والمجتمع عن محاربتها ، لكن معظم الشكوى تأتي بسبب " التكاليف " و " العبء المالى " ، بينما الحقيقة التي نؤكد عليها أنها كارثة تربوية بكل المقاييس ، لا من حيث ما تمثله من عبء مالى على الناس - مع التسليم بأن ذلك مصيبة كبرى حقا - وإنما من حيث أنها تقعد عملية التربية والتعليم ، ناهيك عن كم غير قليل من القيم الفاسدة التي تفرزها مما يحتاج إلى مقال آخر .

ومن أسف ، أن الصحف الكبرى المسماة بالقومية هي التي بدأت تمهم في تقديم هذه الصورة من الدروس الخصوصية ، على أساس أنها خدمة مجانية ، تخفف عن أولياء الأمور بعض أعباء الدروس الخصوصية ، لكننا لو أمعنا النظر في الآثار التربوية المدمرة لنهج الدروس الخصوصية ، سواء التي تقدم بأجر ، أو التي تقدم بغير أجر لرفعنا أيدينا عن المساهمة في نشر هذا البلاء .

إنها وقفة صدق وأمانة ، مع الصحافة لتي نحبا ونعتز بها ونعتبرها لا " تاجا " على رأس الصحافة المصرية ، بل على رؤوسنا جميعا .

التعليم . قضية أمن دولة

أم أمن قومي * ؟

جاءت إلى الباحثة فرحة يملأ البشر وجهها ، تحمل إلى نسخة من رسالة الماجستير التي نوقشت فيها ، قائلة أن فرحها هذا ليس لمجرد حصولها على الماجستير ، فتلك الدرجة مثل غيرها من الدرجات فقدت بريقها منذ سنوات ، وإنما لما مثلته مناقشتها من إعلان لانتهااء حالات معاناة مؤسفة ، ولما سألتها عن ذلك ، أوضحت أن المعاناة لم تكن نتيجة قراءات طويلة ومتعددة كان عليها أن تقوم بها ، ولا شهور انتظار وتأخير من المشرفين ، و لكن ما واجهته من مشقة محزنة للحصول على بعض المعلومات الخاصة بموضوع الرسالة .

فلما ذهبت الباحثة لشأنها ، أخذت أتصفح الرسالة لأكون فكرة عما بها ، ووصلت إلى نهاياتها ، فيما يسمى " ملاحق " أدركت ماذا قصدت الباحثة بالمعاناة التي واجهتها !

كان موضوع الرسالة يتعلق بمرحلة مبكرة من التعليم ، وكان البحث فيها يقتضى " إحصاءات " و " بيانات " و " آراء " تتعلق بهذا الجانب أو ذاك ، فإذا بخطابات كان على الباحثة أن تحصل عليها من عدد من الجهات ، وكل من هذه الجهات كان عليها أن تحصل على إذن من " الأمن " الخاص بها ، وكان الأمن يرد بالموافقة بعد طول انتظار .

فى سبيل الحصول على خطاب من جهة العمل ، ثم توجيهه إلى الإدارة المختصة بالجانب موضوع البحث ، وهى متعددة ، اقتضى الأمر

* جريدة الوفد فى ١١ / ١١ / ٢٠٠٦

خطابات من الأولى إلى الثانية ، ثم من الثانية إلى جهات أمنها ، ثم من جهات الأمن ردا بالموافقة مع بعض التعليمات والتحذيرات !

كم تطلب هذا من الوقت و " المشاوير " والانتظار ، و " المحاولات " ، والتتقل عبر الإدارات ؟ أسابيع عدة ، فى عصر أصبح من أبرز منجزاته اكتشاف وحدة لقياس الزمن تصل إلى ما يسمى " بالفيمتو ثانية " ، يبدو أن نظامنا التعليمى و " أمننا " لم يسمع عنها رغم أن مكتشفها " مصرى " ، لكنه لم يكتشفها - فيما يبدو - إلا عندما خرج من عبادة للتعليم المصرى ، والأمن المصرى ، حيث ما يزال مواطنونا يعيشون فى عصر " موت يا حمار على ما يجيلك العليق " ، فيما يتعلق " بأمن المواطن " ، أما ما يتعلق بأمن النظام فهو يتذكر عالم الفيمتو ثانية !

وليس هذا فحسب ، بل يحدث هذا وأسماعنا أصبحت متخمة بمسيل مذهل من الأحاديث والتقارير عما يسمى " بالشفافية " ، ولأن العالم قد أصبح بغير غطاء .. مكشوفاً !

أخذت أتساءل بينى وبين نفسى : هل يصح هذا ويجوز فى عصر يوصف الآن بأنه عصر " المعلوماتية " ؟ وهو يسمى بهذا لا لمجرد " الكم الهائل " فى المعلومات ، ولا فى " تعدد " أنواع المعلومات ، ولا فى قيمتها وآثارها فحسب ، ولكن فى " سرعة " الحصول عليها ، وأبرز مظاهر هذا هو " تيسير " الحصول عليها ، من خلال هذه للنافذة للجهنمية المسماة " بالإنترنت " ، حيث يتوافر من المعلومات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وكل ذلك بضغطة زر ، قد لا تستغرق ثوان !

وتسأل عن " نوعية " هذه المعلومات التى كانت الباحثة تبحث عنها ؟ لو تتعلق بعدد الجنود والضباط فى جيشنا ؟ أبدا . أتتعلق بكم ونوع الأسلحة الموجودة ؟ أبدا . أتتعلق بعدد جنود وضباط الأمن المركزى ؟ أبدا . أتتعلق بنوعية تسليحه ومقارنته ببعض الجيوش ؟ أبدا .

حتى مثل هذه المعلومات أكاد أقطع بأنها متوافرة لدى أخطر أعداء الوطن : دولة الصهيونية النازية إسرائيل ، ودولة الهيمنة والامبريالية العالمية : الولايات المتحدة ، لأسباب متعددة وشواهد معروفة ، لا مكان لها هنا .

إنها تتعلق بأعداد تلاميذ ومعلمين وفصول ومدارس فى أول درجة من درجات سلم التعليم !

ما الخطر الذى يتهدد الأمن القومى من حصول باحثة على مثل هذه المعلومات ؟

وهى تتعلق بالوقوف على آراء وأفكار المسئولين عن مثل هذه المؤسسات ، فما الخطر الكامن وراء هذا يتهدد أمن مصر ؟
إنها تتعلق بمعرفة تجهيزات تعليمية ومبان ومرافق بالمدارس ، فما الخطر الذى يتهدد الأمن القومى لمصر ؟

هذه الأسوار والمتاريس التى يجدها المواطن " المصرى " أمامه إذا أراد بحثا ومعرفة ، إنما هى أثر فترة مضت منذ عدة عقود ، قد كان هناك - وقتها - ما قد يبررها ، لكن الدنيا قد تغيرت يا ناس ، ومثل هذه المعلومات فى كثير من بلدان العالم " الديموقراطى " يجدها المواطن على أرصفة الشوارع تنادى من يطلبها : أنا هنا يا ابن الحلال !

فى عام ١٩٨٨ على وجه التقريب صدر لى كتاب صغير بعنوان (الأمن التربوى العربى) ، وكانت هى المرة الأولى التى يُصك فيها هذا المصطلح ، وبعدها بعدة سنوات ، خرجت وزارة التعليم عندنا بشعار تقول فيه : التعليم ، قضية أمن قومى .

فهم أناس مثلى أن هذا يعنى أنه كلما اعتنينا بالتعليم وقمنا ببيت دماء قوة وعافية فى عروقه ، كلما تعززت قوة البلاد وصح جسمها ، وضمننا " أمنا " حقيقيا .

لكن ، لا يمر وقت ، إلا ونشعر بأن القبة قد انكشفت عن غير شيخ
يرقد تحتها ...

إن الممارسات تكاد تصرخ ، بأن التعليم ليس قضية أمن قومي ، بل
قضية أمن دولة ، مما أصبح هاجس للنظام أكثر من أى قضية وطنية ،
لماذا ؟

إن الإنسان الذى يشعر بأنه ارتكب كذا وكذا من المخازى ، وبأنه
مكروه من الجميع ، وبأنه اغتصب الكثير مما ليس له ، وأن وجوده
مرهون بآخرين ممن ليسوا فى بلده ، يسكنه الرعب ، وتعضش المخاوف
فى قلبه ، وتظل عيناه الوسواس وسوء الظنون ، فيص أن يدك الممدودة
للتحية والتسليم ، ستمتد بالضرب والصفع ، وأن ابتسامتك له هى سخرية
منه ، وأنتك إن حملت عصا تتوكأ عليها لو لتزبل حجرا لو أى شئ من هذا
القبيل ، تصورها أداة ترهيب واعتداء ، وأنتك إذا دخلت مسجدا تذكر فيه
اسم الله وتؤدى فريضة دينية ، بعد انقضاء الأذان ، فلا بد أنك " إرهابى " !
وهكذا يُسلم مثل هذا الإنسان قياده " للحالة الأمنية " ، ما دامت حياته
متوقفة على ذلك ...

وهكذا تجد فى كل رجا من أرجاء التعليم ، العام والجامعى ، لابد أن
يكون الأمر موكولا إلى " الأمن " ، وعندما يشعر المسؤولون عن الأمن
بأن هذه المهمة التى لوكلوا بها يتوقف عليها أمن النظام كله وحياته
ووجوده ، وبأنهم أصحاب الكلمة النافذة والرأى الأخير فى كل صغيرة
وكبيرة ، لابد أن تتسرب مشاعر استكبار وغرور يودى تراكمها إلى حالة
" توحش " .. وكأنك تمر أمام نقاص أسود ونمور ذات أبواب مولوية !
والأخطر من ذلك ، بذر بذور نفاق وتجسس بين أعضاء مجتمع
التعليم ، سعيا لكسب الرضا ، أو لتقاء لأذى ، وعندما يرى رجال الأمن

أعلى شريحة فى المجتمع تحنى رأسها لهم ، فقل على العقل الوطنى السلام
بكل الأسى وبكل الأسف !

جاءتلى الأستاذة الدكتورة فى إحدى الكليات ، وقد سألتها عما جرى
بعد استدعاء مسئولين عن مؤسسة أمنية لها منذ عدة سنوات ، مما أثار
دهشتنا ، و - صراحة - خوفا ! فماذا كان سبب الاستدعاء ؟

قالت أنهم أخبروها بأنهم يرشحونها كى تكون " عميدة " لإحدى
الكليات ، متابعين الحديث فى صورة من صور " المن " . رغم أنك
محجبة !

لولا أننى أعرف الأستاذة الفاضلة معرفة جيدة كما أعرف نفسى ، لما
صدقتها ، حيث أعرف ، أو كنت أعرف ، أن الترشيح يتم من خلال
المؤسسة الجامعية نفسها . وأنا أؤكد للقارئ أن ما رويته هذا أرويه عن
علم " يقينى لا يقبل الشك !

سمعت مسئولا جامعا كبيرا يتحدث فى لقاء تلفزيونى ، حيث سئل
عما يقال من تحكم الأمن فى مختلف التعيينات الجامعية ، فإذا به يجيب بأن
أى مؤسسة من حقها " أن تسأل " ، وتجمع المعلومات عن الشخص الذى
سوف تختاره لتطمئن إلى أنه سوف يكون أهلا للوظيفة المرشح لها ،
مضيفا أننا عندما يتقدم لنا خطيب لإبنة أو أخت - مثلا - نحرص على
المسؤال عنه حتى يطمئن قلبنا !

وهو كلام جيد من حيث الشكل ، لكنه غير صحيح بالنسبة لحالتنا لأن
القياس لم يقم على ما هو مفروض من قواعد منطقية .

فى الحالات المشار إليها خارج الجامعة ، نحن نسأل عن "
الأخلاقيات " فى السلوك ، ونحن نملك حق الرفض والقبول ، فهل هذا هو
الحال بالنسبة للاختيار بالجامعات ؟ كلا . . .

لسنا نحن الذى نسأل ، بل الجهات الأمنية هى التى تسأل . . .

والجهات الأمنية لا تسأل عن " الأخلاقيات " ، وإنما تسأل عن " الموقف السياسى من النظام " ٠٠٠ هكذا بكل وضوح وصراحة ، لأن المسائل الأخلاقية لا تعرف بمجرد الظنون والأقوال ، وإنما بتحقيقات وشواهد مادية موثقة ، أو صدرت بها أحكام .

وإلا : فما القول فيما يثبت من تقارير عن مسئولين كبار ، من فساد خطير ، ويظنون فى مناصبهم ، أن يخرجوا دون محاسبة ؟ بل يقول بعض الخبثاء ، أن الاختيار أحيانا يكون للمتوثبين حتى يمكن السيطرة عليهم وإشعار بأن عيونهم " مكسورة " !

ثم ، هل الجامعات لها حق رفض رأى الأمن ؟ !
إننا باعتبارنا مواطن فى هذا الوطن نقرر حاجته إلى الأمن ، لأن أمننا لا يتحقق إلا بأمنه ، لكننا نتوق إلى ألا ينحصر هذا الأمن على قلة تحكم ، وأن يمتد ليشمل المواطنين كافة .

ونتوق إلى ألا ينحصر على قضية المغيرة مع موقف للنظام سياسيا ، وإلا أصبح التعليم قضية أمن دولة وليست قضية أمن قومى .

ها هو الآن الموسم السنوى لإحدى صور منبهة للديموقراطية فى الجامعات . . . انتخابات الطلاب للاتحادات : من الذى يختار ؟

الطلاب ليس عليهم أن يختاروا إلا الذين اختارتهم الجهات الأمنية ، وليس على أى جهة جامعية أن تحتاج ، لأن " للفتو " دائما بيد الأمن .

وهكذا يجئ الجميع : طلابا وأساتذة ، وقيادات ، عن طريق الأمن ، بعد توافر عدد من الشروط القانونية . . . إنها جامعات مأسورة . . . وإنه تعليم مأسور ، وهو بالتالى لا يعزز الأمن القومى ، وإنما يعزز أمن النظام .